

مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا: الواقع والتحديات

مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول

د. عادل الكاسح إنبيبة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة

Adel.A.Enpaya@gmail.com

الملخص

يعد الفساد ظاهرة متفشية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهو يؤثر في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها. لذا اهتم الباحثون والأكاديميون والمشرعون محليا ودوليا بالتعريف به وبأشكاله ومصادره، وطرق مكافحته. وعلى الصعيد المحلي، وطبقا لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، تعد ليبيا من أسوأ عشر دول فسادا في العالم. وبناء على تقرير ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي 2016/2015 م، ظاهرة الفساد مستشرية في جميع مؤسسات الدولة تقريبا، وقدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به خاصة خلال الفترة 2011-2016 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بالفساد وظواهره وأسبابه، وتستهدف الدراسة أيضا الإشارة الى طرق واستراتيجيات مكافحة الفساد، ثم بيان تجارب بعض الدول الناجحة في مكافحته، وأخيرا دراسة استراتيجية مكافحة الفساد في ليبيا واهم المعوقات التي تواجه المنظمة المختصة بذلك. تشير نتائج الدراسة الى أنه مع الأخذ في الاعتبار أن لكل دولة خصوصيتها في مكافحة الفساد، فان كل الاجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد في ليبيا فشلت في محاربة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحته مع غياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمكافحته. توصي الدراسة بضرورة تبني خطط وسياسات واضحة يشترك فيها القطاع العام والخاص وفي مقدمتهم من هم أعلى الهرم، إضافة الى اجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وقانونية لتعطي هذه الخطط أكلها.

الكلمات الافتتاحية: الفساد المالي والإداري - طرق مكافحة الفساد- ليبيا

Abstract

Corruption is a widespread phenomenon, it affects all political, economic and social aspects. Researchers, academics and lawmakers have focused locally and internationally to identify its forms, source, and ways to combat it. At the local level, according to the Transparency International Organization (TIO), Libya is among the world's 10 most corrupt countries. According to the report of the Libyan Audit

Bureau(LAB), the volume of corruption rampant in all institutions, and provided serious indicators of the increasing this phenomenon, especially during the period 2011–2015 due to political instability and insecurity and armed conflict.

The study is based on a descriptive approach to identify corruption, its types, causes and ways of combating it, and then traces of the experiences of some countries that succeeded in combating corruption. The study also discusses the strategy of combating corruption in Libya and the main obstacles facing the competent organization. It is expected that this study will take into account that each country has its own specificity in the fight against corruption. All government agencies charged with combating corruption in Libya have failed to fight corruption or even reduce it to several political, economic, social and cultural considerations. With the absence of coordination among different institutions to combat it.

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة متفشية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه يزداد شدة في الدول النامية وخصوصاً في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمع توافر كل عوامل النمو والتنمية كمصادر الطاقة والثروة الحيوانية، والزراعية، والسياحة والموارد البشرية، إلا أنها من أقل الدول نمواً اقتصادياً وأكثر شعوبها فقراً وتخلفاً. فالفساد ينخر الدول من أعلى الهرم (النظام السياسي - والتشريعي والرقابي) إلى أسفلها (جميع مؤسسات القطاع العام والخاص تقريباً). وسخر الباحثون والمهتمون والمشرعون محلياً ودولياً وقتهم للتعريف به وبأسكاله ومصدره، وطرق مكافحته، وأصدرت التشريعات اللازمة لمكافحته. ففي سنة 2003 وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على إصدار الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث ضمت الوثيقة تعريف الفساد وتوصيفه وتصنيفه. ومن قبلها منظمة الشفافية الدولية التي أسست في برلين سنة 1995. بناءً على ما تقدم، هذه الدراسة تحاول توصيف ظاهرة الفساد وطرق مكافحته، وبيان تجارب بعض الدول الناجحة في مكافحته، بالإضافة إلى بيان الواقع الليبي في مكافحة الفساد والخروج بنتائج وتوصيات تفيد صانعي السياسة في مكافحة الفساد في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

طبقاً لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، احتلت ليبيا المرتبة 176/170 خلال سنة 2016 م، أي أنها من أسوأ عشر دول فساداً في العالم. كما بينت نتائج فحص ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي لسنة 2016 م حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والجهات العامة والحكومية وقدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثير جميع القطاعات والمؤسسات به، الأمر الذي أكد مؤشر منظمة الشفافية الدولية. وطبقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي، إن الفساد المالي والإداري في ليبيا متغلغل في جميع مؤسسات الدولة تقريباً، وزادت هذه الظاهرة انتشاراً خلال السنوات الماضية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح، مما أزهق ميزانية الدولة بشكل خاص والاقتصاد الكلي بشكل عام. فلم يؤثر ذلك في عملية النمو والتنمية فحسب، بل أثر

حتى على المجتمع المدني داخل ليبيا، من هنا تتساءل هذه الدراسة عن مدى وجود وسائل أو طرق يمكن من خلالها مكافحة الفساد؟ وهل يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد وتطبيقها في ليبيا؟

فرضيات الدراسة

1- توجد عدة سياسات واستراتيجيات من خلالها يمكن الحد من الفساد ومكافحته.

2- يمكن لدولة ليبيا أن تتبنى تجارب الدول التي نجحت في مكافحة الفساد.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف على النحو التالي:

1. التعريف بالفساد المالي وبيان مظاهره وأنواعه ودوافعه.

2. بيان الطرق التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد.

3. بيان تجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد ومدى نجاحها في الحد منه.

4. بيان واقع السياسات والاستراتيجيات التي اتخذتها ليبيا لمكافحة الفساد.

أهمية الدراسة

من الأسباب التي دعت الى البحث في هذا الموضوع هو ما اشارت إليه التقارير الدولية والمحلية من انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية الليبية الى درجة أنهك اقتصاد الدولة وجعلها في مصاف الدول الفقيرة على الرغم من تملكها مقومات الاقتصاد القوي. لذلك تتمثل أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع والمتمثلة في تسليط الضوء على الفساد المالي والاداري في ليبيا وبيان آثاره السلبية على مختلف الجوانب. كذلك الإشارة الى الطرق والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في مكافحة الفساد، أيضا تجارب الدول الأخرى التي نجحت في مكافحة الفساد. ويمكن لهذه الدراسة ان تنتهي باقتراحات وتوصيات يسترشد بها القائمون على مكافحة الفساد في ليبيا.

منهجية الدراسة

استخدم المنهج الوصفي للتعريف بمفهوم الفساد ومظاهره وأنواعه، وأسبابه، وآثاره، وطرق مكافحته. اعتمدت الدراسة على الكتب، والدوريات، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، وديوان المحاسبة الليبي، وتقرير هيئة الرقابة الادارية في ليبيا. أيضا اعتمدت الدراسة على التقارير التي تشير الى تجارب الدول التي نجحت في التخفيف من ظاهرة الفساد والحد منها. كل ذلك من أجل بيان طرق مكافحة الفساد والاستفادة من تجارب الآخرين وتطبيقها على الاقتصاد الليبي.

وبناء عليه فان الدراسة بخلاف المقدمة قسمت الى أربعة مباحث رئيسية بالإضافة الى المقدمة والنتائج والتوصيات، وهي: المبحث الأول يهتم بالتعريف بالفساد المالي، بيان مظاهره وأنواعه ودوافعه والآثار المترتبة عليه. أما المبحث الثاني يتناول استراتيجيات مكافحة الفساد والحد منه. يليه المبحث الثالث الذي يهتم بدراسة تجارب بعض الدول التي نجحت في مكافحة الفساد. أما المبحث الرابع يبين الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها الدولة الليبية في مكافحة الفساد، وتختتم الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول مفهوم الفساد

توجد عدة تعريفات للفساد، وتختلف هذه التعريفات حسب الزاوية التي ينظر اليه من خلالها (قانونية، سياسة، اقتصادية)، ومن هذه التعريفات ما يلي: البنك الدولي عرف الفساد بأنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية" وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة". أما الفساد وفقا لتعريف الأمم المتحدة هو "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". أما في موسوعة العلوم الاجتماعية فيعرف الفساد بأنه "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص" (الزبيدي، 2006، ص 27).

من أدبيات الدراسة يمكن التمييز بين نوعين من الفساد: فساد اداري وفساد مالي، على الرغم من أنهما وجهان لعملة واحدة، إلا أن الفساد المالي يقصد به الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم داخل الدولة، أما الفساد الإداري فيتعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وضوابط القيم الفردية كالرشوة، وهو ما يرمز لاستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة (سعاد، 2012).

كما سبق يمكن تعريف الفساد بأنه سوء استعمال السلطة في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية كالترشح أو معنوية كتحقيق الولاءات. هذه الظاهرة تنتشر في جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها المختلفة ابتداء من السياسيين والمشرعين والتنفيذيين.

أشكال الفساد وصوره

تختلف مظاهر وصور الفساد باختلاف من يمارسه أو أهدافه التي يسعى لتحقيقها، سواء كان المتورط في الفساد شخصا طبيعيا أو معنويا، فقد يكون فردا أو جماعة أو حزبا سياسيا أو مؤسسة عامة أو خاصة، بحيث ينتشر الفساد في كل مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (السكارنة، 2009، ص 28). ويمكن تصنيف مظاهر الفساد في الآتي (الشمري وإيثار، 2011، ص 57):

1- الرشوة: وهي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول. وتعد من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا وتأثيرا بين طبقات المجتمع المختلفة، فقد تكون ذات قيمة مادية أو عينية، وعادة تأخذ مسميات مختلفة بين مقدميها وأخذائها، فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها أكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات.

2- المحسوبية: وهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها. وتتمثل في استغلال السلطة والنفوذ للمحاباة أو التحيز لشخص طبيعي أو معنوي بشكل يتعارض مع القوانين واللوائح (الوصال، 2009، ص 327).

3- المحاباة: وهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

4-الواسطة: وتعني التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق. كما تعرف على أنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحياناً ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة (الشمري وإيثار، 2011، ص53).

5-نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

6-الابتزاز: أي الحصول على أموال من أي موظف أو مسؤول مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

كما يمكن أن تضاف صور أخرى للفساد تتمثل في الآتي (عربية، 2005، ص 20): -

1-إستغلال المنصب العام: حيث يلجأ القياديون وأصحاب المراكز الوظيفية العالية إلى إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وبمرور الوقت يصبحون من كبار رجال الاعمال فتزداد ثرواتهم على حساب الشعب.

2-الإعتماد على المال العام: يعتدي السياسيون والمسؤولون الحكوميون على المال العام من خلال سحب قروض من البنوك العامة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

3-التهرب الضريبي والجمركي: قد يأخذ الفساد شكلاً آخرأ يتمثل في التهرب الضريبي ودفع الرشاوي مقابل الاعفاء او التخفيض الضريبي أو الجمركي من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاوي مقابل حصولهم على تخفيض وإعفاء ضريبي أو جمركي لفترة طويلة من خلال التلاعب على القوانين.

4-الرشوة المحلية والدولية: عندما تعطى وتؤخذ الرشوة داخل حدود الدولة يطلق عليها رشوة محلية، فهي تدفع للفوز بمشاريع ومناقصات بغض النظر عن كفاءتها وقدرتها على تنفيذ هذه المشاريع. أما عندما تدفع خارج البلد لقاء شراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من شركة دون أخرى أو الفوز بالمناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة، كامتيازات التنقيب عن مصادر الطاقة، شراء الطائرات المدنية، العتاد العسكري...إلخ. فتتسابق الشركات الأجنبية في دفع الرشاوي مقابل الحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في تلك الدول.

5-تهريب الأموال: وعادة ما تكون تلك الأموال نتاج أحد العمليات السابقة، فيتم تهريبها إلى مصارف وأسواق مالية في دول أخرى.

أنواع الفساد

بشكل عام يمكن أن يصنف الفساد الاداري الى أربعة أصناف رئيسية: (عبد الرحمن، 2011، ص ص 362-363)

1-الإنحرافات المالية وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف أثناء تأدية عمله والمتعلقة بالنواحي المالية للمؤسسة التي يعمل بها، وتشمل: -

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- مخالفة المناقصات والمزايدات ومنظومة المخازن والمشتريات.
- الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع الاموال العامة.
- اهدار المال العام وضياع حقوق الدولة نتيجة اي تصرف عمدي من الموظفين في المؤسسة.

2- الانحرافات التنظيمية وهي كل المخالفات الادارية والتنظيمية التي يرتكبها الموظف جراء تأدية عمله داخل المنظمة، ومن أمثلتها:

- الامتناع عن تأدية العمل أو التقصير في أداء العمل.
- الغياب المتكرر وعدم الالتزام بمواعيد العمل.
- مخالفة تعليمات رؤساء الاقسام ومدراء الادارات والرؤساء.

3- الانحرافات السلوكية وتشمل أي مخالفة أو سلوك شخصي وغير اخلاقي يرتكبه الموظف أثناء تأدية عمله، ومثال ذلك:

- اهانة الوظيفة وعدم المحافظة على كرامتها وعدم احترامها.
- أداء أعمال الغير براتب بغير إذن السلطات المختصة.
- الاستحواذ او شراء منتجات المؤسسة وبيعها على حسابه الخاص.
- العمل بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه ان يؤثر على وظيفته الاصلية.

4- الانحرافات الجنائية وتشمل المخالفات القانونية التي يرتكبها الموظف والتي تؤدي بالإضرار بالمصلحة العامة وتنطوي على جرائم جنائية مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير، السرقة.

دوافع الفساد وأسبابه

توجد عدة أسباب أو دوافع تدعو الموظفين في القطاع العام والخاص أو الموكلة لهم السلطة في استغلال مناصبهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق مكاسبهم الشخصية. وبشكل عام يمكن أن تصنف دوافع الفساد الى ستة عوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها في الدول وهي عوامل شخصية، عوامل مؤسسية وتنظيمية، وعوامل بيئية (الغالي، 2010، ص ص 385-396):

أولا العوامل الشخصية: حيث لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب تفشي ظاهرة الفساد بسبب قلة مواردهم وكثرة التزاماتهم المالية، الأمر الذي يدفعهم إلى تدبير المزيد من الأموال ولو بطرق غير مشروعة، كذلك الموظفين الذي أمضوا سنوات عديدة في الخدمة وخاصة في نفس المؤسسة أو المنظمة، الأمر الذي ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب اخفاء الممارسات الادارية الفاسدة واستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، هذا الأمر يدعو الموظفين الجدد التأثر بزملائهم وانغماسهم في الفساد المالي والاداري. أيضا تشير الدراسات الى أنه بعكس المجتمعات ذات النظام التعليمي الكفؤ والقائم على أسس علمية، فان الدول التي بها نظام تعليمي غير كفؤ ويسهل فيها الحصول على مؤهل علمي، يمكن أن يحصلوا على وظيفة أو منصب مرموق في المنظمة أو في الدولة وبطرق غير قانونية، وبالتالي يمكن لأفراد هذه المجتمع أن يكونوا أكثر ميلا لممارسة الفساد الاداري والمالي.

ثانيا العوامل المؤسسية والتنظيمية: تتنوع وتتعدد العوامل المؤسسية والتنظيمية التي تساعد على تفشي الفساد، فأغلب هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث يصبح سلوكا منحرفا وغير منضبطا، ومن أهم هذه العوامل ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات والمنظمات الادارية والمالية، فانعدام وجود ثقافة الولاء والمحافظة على المنظمة يؤدي إلى عدم الالتزام بالسلوكيات الحسنة في الادارة الأمر الذي يساعد في تفشي هذه الظاهرة. أشارت الدراسات أيضا الى ان المنظمات كبيرة الحجم والمحتوية على عدد كبير من الموظفين الذين لا يمارسون أي عمل فعلي يؤدي الى تفشي الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها كالرشوة والوساطة والابتزاز. أيضا ضعف النظام الرقابي في المنظمة وأساليب تقييم الأداء وعدم المساءلة والمحاسبة والبيروقراطية في اتخاذ القرار بشأن معاقبة المفسدين عامل مهم ساعد في تفشي الفساد. كذلك من العوامل المساعدة على الفساد عدم وضوح الهياكل التنظيمية وعدم وضوح السلطة وساءة توزيع الادوار والخلل في التوصيف الوظيفي، كذلك عدم الاستقرار الوظيفي ورغبة الموظف باستغلال منصبه للترقي وتكوين العلاقات وتوظيف الاخرين للحصول على الولاء، كل ذلك يساعد في الممارسات غير القانونية وتحقيق المكاسب الشخصية بطرق مختلفة.

ثالثا العوامل السياسية: تعتبر البيئة السياسية من أهم العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد بسبب تداخلها وتنوعها وصعوبة تتبع طرق الفساد والمفسدين، ففساد النخبة السياسية في المجتمعات لا يفسد الحياة السياسية في فحسب، بل يتعداه الى جميع طبقات المجتمع ومؤسساته، وتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية والمشاركة في الحكم، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية. فعدم وجود دستور دائم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الحقوق والواجبات، أو سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الأمر الذي يمنع من أو يصعب محاسبة الفاسدين وتعريضهم أمام الرأي العام، أو حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة، كل ذلك قد يساعد في انتشار الفساد وترهل مؤسسات الدولة وضعفها الأمر الذي يؤثر سلبا على المجتمع.

رابعا العوامل الاقتصادية: أيضا من العوامل التي تساهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية، حيث أن غياب أو حتى عدم وضوح النظام الاقتصادي وسوء التخطيط في الدولة بالإضافة الى غياب السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدولة بسبب الحروب والأزمات والصراع السياسي والعسكري وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، كل ذلك له انعكاسات سلبية على الاقتصاد مثل ارتفاع البطالة، انخفاض الأجور، انخفاض قيمة العملة، هروب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية، عدم فعالية انظمة الرقابة الاقتصادية والمالية.

خامسا العوامل الاجتماعية: للعوامل الاجتماعية أيضا دورا فعالا في تفشي هذه الظاهرة، حيث أن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات، فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه، مثل جمعيات حماية المستهلكين، وجمعيات مكافحة الفساد، وهيئات الاعلام. بل في بعض المجتمعات تشجع الفساد وتصف المفسدين بأنهم ناجحين مهنيا وعمليا، كما أن ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة في الدولة، وفر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات.

سادسا عوامل البيئة التشريعية والقانونية: من العوامل التي تدفع بانتشار هذه الظاهرة أيضا عوامل البيئة القانونية والتشريعية، حيث أن الافتقار الى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات، أو التعارض بين

التشريعات وعدم تناغمها، إضافة الى عدم نزاهة القضاء وعدم استقلاليته يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة.

الأثار المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد

بما أن الفساد هو مجموعة الأفعال التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات واللوائح، فإنه يعد جريمة يترتب عليها العديد من الأثار الوخيمة المؤثرة على مسيرة الإصلاح والتنمية. الدراسات التطبيقية خلال عقدين من الزمن أثبتت أن الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي، كفاءة القضاء، التحول الديمقراطي، التحصيل العلمي، وتوزيع الدخل (Banuri and Eckel, 2012 , p15). فالفساد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع مؤسسات الدولة لاسيما الاقتصادية وبالتالي يؤثر في اقتصادها ومعدل نموها وتقدمها، ويمكن أن نتطرق لهذه الأثار من ثلاث نواحي هي:

أولا الأثار السياسية

انتشار ظاهرة الفساد في الدول له انعكاسات سلبية على مستوى المنظومة السياسية برمتها سواء من حيث شرعيتها أو استقرارها أو سمعتها. فعدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية أو الانتخابات غير النزيهة، ينتج عنه سياسيين واحزاب غير صالحة، فتعمل هذه الحكومات أو السياسيين على اتخاذ قرارات توافق مصالحهم الشخصية مثل توقيع معاهدات واتفاقيات أو طلب قروض من دول ومؤسسات دولية قد تكون ملزمة بشروط جزائية، وقد يترتب الاخلال بها فقدان الدولة لسيادتها (الشمري وإيثار، 2011، ص100). أيضا من مساوي الفساد على المستوى السياسي أنه يؤدي إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركيز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من دون التشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن ماهية القرار والنتائج المترتبة على اتخاذه. مما قد يكلف الدولة دفع تعويضات مادية أو سمعة دولية سيئة أو حتى عقوبات دولية (السيد، 2004، ص 28). كما يؤدي الفساد السياسي الى خلق جو من النفاق السياسي نتيجة لشراء الولاءات السياسية، ويضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة (الفطافطة، 2013).

ثانيا الأثار الاقتصادية يعد الفساد من أهم العوائق أمام النمو والتنمية الاقتصادية. حيث أثبتت الكثير من الدراسات إن للفساد تأثير سيئ على النمو والتطور الاقتصادي، فعند اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وجد بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة (مهدي، 2010، ص10). فالفساد يزيد من تكلفة المعاملات والمشاريع والنفقات والاستثمارات ويحد من دوافع وفرص الاستثمارات وإيرادات الدولة بسبب التلاعب في جميع مواردها المالية. فمثلا تشير إحصاءات رسمية إلى أن حجم الأضرار التي وقعت على الاقتصاد الروسي بسبب الفساد بلغت نحو 40 مليار روبل (572 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2014، بينما تمكنت السلطات من كشف 11500 قضية فساد خلال تلك الفترة، لم يصل منها إلى المحاكم سوى 6500 فقط (مانع، 2010).

فالمناخ الاقتصادي الذي ينتشر فيه الفساد يمنح فرصة للمستثمرين وأصحاب المشاريع ومقدمي الخدمات لتجاهل معايير الجودة المهنية ويجعل تطبيق القانون أمرا صعبا، فهو يدفع الى توقيع عقود وابرار صفقات واتمام معاملات مخالفة لأحكام القوانين واللوائح وغير مطابقة

للمواصفات المطلوبة وبتكاليف عالية بسبب الرشوة أو غيرها من مظاهر الفساد المعروفة. فالكثير من الدراسات والابحاث التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول أثبتت أنه كلما انتشر الفساد تدنى الدخل القومي والتنمية الاقتصادية والاستثمار والانفاق على التعليم (Mitchell, 2002, p410). حيث يشير صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره ان الفساد يؤثر على التنمية بعدة طرق (صندوق النقد الدولي، 2016) منها:

1- يجعل الدولة غير قادرة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية، بحيث يضر الفساد بثقافة الامتثال ويفضي بالتالي إلى مزيد من التهرب الضريبي، فتعجز الدولة عن تقديم الخدمات العامة فيؤدي ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي.

2- يضغط تكاليف المشتريات الحكومية الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تقليل الانفاق العام ومستوى جودة الخدمات العامة. كذلك يسهل الفساد من اختلاس الاموال من خلال المعاملات التي تُنفَّذ خارج الموازنة. ويؤدي هذا الاختلاس إلى تقليل الموارد المتاحة للاستثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، مما يوسع الفجوات في البنية التحتية ويؤثر على النمو .

3- انخفاض إيرادات الدولة وزيادة نفقاتها يدفعها للاستدانة من المصرف المركزي الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم. كذلك يزيد من ضعف الإشراف المالي والرقابة فيختل النظام المالي للدولة.

4- حدوث خلل في النظام المالي للدولة فتزداد نسبة العجز وارتفاع معدلات التضخم بسبب الفساد الذي يعيق الاستثمار الداخلي والاجنبي بسبب عدم الثقة في مؤسسات الدولة وبالتالي تراجع النمو والتنمية الاقتصادية.

ومن أهم آثار الفساد أيضا وانعكاساته على الاقتصاد الكلي للدولة (Banuri and Eckel , 2012) ما يلي:

1- عجز الحكومة عن توفير وتقديم الخدمات العامة للشعب مثل خدمات الكهرباء والصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها.

2- ارتفاع نسبة البطالة بسبب ضعف الدورة الاقتصادية والتلاعب بمقدرات الدولة، تخفيض معدلات الاستثمار.

3- هجرة العقول والشباب الراض للمشاركة في عملية الفساد.

4- هروب رؤوس الاموال المستثمرة في البلاد وعزوف الاستثمارات الاجنبية المشاركة في عملية التنمية لارتفاع التكاليف والعمولات عن العقود.

5- هدر أموال وثروات الدولة الذي ينتشر فيه الفساد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، وارتفاع التكاليف الامر الذي يضر بميزانية الدولة واحلال بميزانيتها (السكارنة، 2009، ص، 290).

6- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: عندما تغيب رقابة الدولة وسيطرتها على مؤسساتها المالية والاقتصادية والمدنية، فتخصص الموارد الى المشروعات الاستثمارية الفاشلة مرتفعة التكلفة غير ذات جدوى التي لا تعود على المواطن بالنفع، كذلك انتشار الفساد في المؤسسات المالية للدولة كمصلحة الضرائب والجمارك وابعاد ذوي الكفاءات من العناصر البشرية المؤهلة والكفؤة من ادارة هذه المؤسسات يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة فتشوه سوق العمل وضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية (الشمري وإيثار، 2011 ، ص 93).

7-زيادة حدة الفجوة بين طبقات الشعب بحيث تكبر الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة لسوء توزيع الثروة. فتزداد مستويات الفقر عندما يتصدر المشهد السياسي في الدولة أشخاص او أحزاب يضعون مصلحتهم الشخصية فوق كل اعتبار، فيستأثرون بالمناصب والمراكز التي تتيح لهم الاستفادة بالمنافع الاقتصادية فيزدادون ثراء على حساب بقية افراد الشعب فتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء. ومن مظاهر ذلك انخفاض معدلات النمو فيسبب ارتفاع مستويات المعيشة، ارتفاع تكاليف الخدمات الحكومية ويقلل من حجمها وجودتها مما ينعكس سلبا على طالبي هذه الخدمات (الشمري، إيثار، 2011، ص 93).

ثالثا آثار الفساد على المجتمعات: تتأثر المجتمعات أيضا سلبا بانتشار الفساد في الدولة فهو يؤدي الى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، أيضا انتشار ظاهرة التعصب الجهوي والقبلي أو الديني والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايم القيم وعدم تكافؤ الفرص. أيضا يؤدي الفساد الى انعدام المهنية وفقدان قيمة العمل وتراجع الاهتمام بالحقوق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب. من انعكاسات الفساد على المجتمع أيضا ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية بسبب تدني مستوى دخول الافراد واتسع الفجوة بين الاثرياء والفقراء. كما يؤدي الفساد الى فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطن والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً (الطفافة، 2013).

واقع الفساد في ليبيا

لم تكن ليبيا بمنأى عن الفساد، فهو منتشر فيها كغيرها من الدول منذ القدم ولم تسلم انعكاساته السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء ممارساته في الماضي والحاضر. إلا انه خلال العقدين الاخيرين (لا سيما الخمس سنوات الأخيرة) أصبح الفساد تقريبا مستشري في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف مستوياتها وبكل اشكال وصوره، وأصبح ثقافة منتشرة لدى فئة كبيرة من الشعب الليبي في غياب الرادع الحقيقي وهو تطبيق القانون وانفاذه. وحسب تقارير منظمة الشفافية، تصنف ليبيا من أكثر الدول انتشارا للفساد، فحسب تقريرها عن سنة 2016 م جاءت ليبيا في المرتبة 170 من بين 176 دولة. وهذا يمكن لمسه في جميع مؤسسات الدولة بحيث أصبح من أهم معوقات التنمية في ليبيا وأضحى الاستثمار فيها يكلف خزانة الدول الاموال الطائلة وبدون أي جدوى تذكر.

فطبقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الكساد فان ليبيا (أنظر جدول رقم2) تعد في مصاف الدول الأكثر فسادا، حسب مؤشرات النزاهة خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012، حازت ليبيا على 21، 22، 20، 21 نقطة على التوالي، وكان ترتيبها عالميا 176/160، 178/146، 183/168، 174/160، على التوالي، بينما انخفض هذا المؤشر الى 16، 18، 16، 14، خلال الاربع سنوات الاخيرة على التوالي فحازت على الترتيب 175/172، 175/169، 176/167، 170/161 عالميا. هذه المؤشرات تدل على تفشي الفساد في الدولة الليبية تفشيا كبيرا وجعلها في قائمة الدول الأكثر فساد في العالم ربما بسبب غياب الارادة والاستراتيجية الواضحة لمكافحة الفساد، بالرغم من انشاءها لعدة مؤسسات للرقابة على مؤسسات الدولة العامة مثل هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، هيئة مكافحة الفساد.

جدول رقم (2) لبيان مدركات الفساد ومؤشر النزاهة لدولة ليبيا

السنة	مؤشر النزاهة*	مؤشر الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2009	21	176/160	16
2010	22	178/146	32
2011	20	183/168	15
2012	21	174/160	14
2013	16	175/172	3
2014	18	175/169	6
2015	16	167/161	6
2016	14	176/170	6

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية عن السنوات 2009-2015

*100 نقطة للدول الاعلى نزاهة وأكثر شفافية و0 صفر للأقل نزاهة واقل شفافية

ويرجع تفشي الفساد في ليبيا الى عدة عوامل نذكر منها (ديوان المحاسبة الليبي، 2015):

- 1- عدم وجود قوانين وتشريعات صارمة وواضحة بحق مرتكبي الفساد.
- 2- عدم وجود المؤسسة الحكومية المتخصصة ولها كافة الصلاحيات لكشف الفساد ومحاسبته.
- 3- غياب أجهزة الرقابة في كل مؤسسات الدولة، أو تواطؤها مع المفسدين. حيث وضع تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 في ضعف المراقبين الماليين بالمؤسسات العامة للدولة وعدم تقديمهم بلوائح الميزانية والتقارير المالية الشهرية، الأمر الذي ساهم في اهدار المال العام.
- 4- التعقيدات الادارية والبيروقراطية الغير مبرر لها في جميع أجهزة الدولة.
- 5- تدني مستوى دخل الافراد الامر الذي دفعهم الى أحد الرشاوي والابتزاز والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد.
- 6- سوء توزيع الثروة والدخل بين فئات الشعب المختلفة واتساع الفجوة بينها، مما دفع بالعاملين في الجهاز الاداري للدولة للتورط في الفساد.
- 7- قيام معظم الوزارات ومؤسسات الدولة العامة في ليبيا بالتجاوز في الانفاق والصراف بخلاف لائحة الميزانية ودون الرجوع لديوان المحاسبة لمراقبة الصرف وأخذ الاذن بذلك وخاصة في العقود والتوريدات والمشتريات ذات المبالغ الكبيرة.

انعكاسات الفساد على الاقتصاد الليبي

لقد تأثر الاقتصاد الليبي تأثراً كبيراً بتغلغل الفساد بكافة صوره في كل مؤسسات الدولة وقطاعاتها، بحيث تعرقل مستوى النمو والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال عقود من الزمن وجعلها في ذيل القائم حتى بالمقارنة مع جيرانها أو دول الاقليم الاخرى،

بالرغم من تمتع الدولة الليبية بمقدرات اقتصادية هائلة وموارد اقتصادية ضخمة، إلا أن الفساد سبب في هدر الملايين من الاموال فتدنى مستوى الخدمات العامة وجودتها وارتفعت تكاليف المعاملات المالية وارهقت ميزانية الدولة. وما زاد الأمر سوءاً ما حدث خلال الخمس سنوات الماضية بعد الانشقاق السياسي والانفلات الأمني وانتشار السلاح وظهور الجماعات المسلحة وكثرة الجريمة والخطف والابتزاز والرشوة وتهريب الاموال، كل ذلك أضعف اقتصاد الدولة وجعل منها دولة ضعيفة مرهقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فطبقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي، ارتفع عجز العجز التراكمي للسنوات 2012-2016 مبلغ وقدره 57 مليار دينار. وفي سنة 2016 بلغ الانفاق الحكومي ما قيمته 30 مليار دينار مقابل إيرادات نفطية وسيادية قدرها 9 مليار دينار، أي بعجز قرابة 21 مليار دينار. وارتفعت معدلات التضخم الى اعلى مستوياته حيث بلغ ما يقارب 31.3% وانخفاض قيمة العملة الليبية وسعر صرفها مقابل العملات الاخرى، أضف الى ذلك تهريب مبالغ طائلة من العملات الاجنبية حيث انخفض الاحتياطي الأجنبي الى أدنى مستوياته (ديوان المحاسبة، 2015، ص ص 110-126).

وبناء على تقرير ديوان المحاسبة الليبي فإنه يمكن تسليط الضوء على بعض صور الفساد في مؤسسات الدولة الاقتصادية والمؤسسات العامة التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة حتى نهاية 2015 م. علماً بأن ما ورد في التقرير وفي هذه الدراسة هو عينة لبعض صور الفساد وكلفته على الاقتصاد الليبي ولا يشمل كل الجهاز الاداري للدولة، حيث تم تصنيف مظاهر الفساد الى ثلاث أقسام رئيسية تضم: المخالفات المالية وهي قيمة الاموال التي صرفتها مؤسسات الدولة بالمخالفة للنظم واللوائح المالية للدولة كالتصرف من مخصصات مخالفة، أو مصروفات تفوق المبالغ المخصصة، أو الصرف بدون وجه حق أو بدون مستندات. اهدار المال العام وهي قيمة الاموال المهذرة بسبب سوء الادارة والتسيب والممارسات الخاطئة والتقصير في متابعة اموال الدول الامر الذي تسبب في خسارة الدولة لأموال طائلة. الغش والتزوير والتدليس: وهي قيمة الاموال التي اهدرت بسبب التزوير والتدليس والغش في المعاملات المالية.

يوضح الجدول رقم 3 حجم الفساد المالي لمختلف مؤسسات الدولة بالعملة المحلية والدولار واليورو، حيث يشير الجدول إلى أن قيمة الاموال التي صرفت بالمخالفات المالية للدولة 13.5 مليار دينار ليبي و1.5 مليار دولار و221 مليون يورو. هذه الاموال تشمل صرف مرتبات بالتجاوز، مصروفات عمومية وإدارية بالتجاوز، أو أموال مهملة وغير متابعة من الجهات المختصة أو اعتمادات مستنديه داخلية وخارجية مخالفة للوائح المالية. أما حالات التزوير التي ضبطت في مؤسسات الدولة قدرت 8.5 مليون دينار ليبي، 13.7 مليون دولار، 5.8 مليون يورو. تمثلت هذه المبالغ في تحويلات واعتمادات مستنديه لشركات محلية عن طريق القطاع المصرفي، بحيث خصصت لاستيراد مواد غذائية أو كهربائية أو غيرها تبينت فيما بعد انها الشحنات الموردة حاويات فارغة أو اعتمادات مستنديه مزورة بالتعاون مع اصحاب الشركات وبالتواطؤ مع مدراء المصارف. أما الاموال التي اهدرت في الدولة الليبية بسبب الازمة والتقصير وعدم المتابعة مثل تعاقدات الدولة في مشاريع البنية التحتية وغيرها مع شركات محلية أو اجنبية فإنها تقدر 108 مليار دينار ليبي، 6.5 مليون دولار، و11 مليون يورو.

جدول رقم (3) عينة لحجم الفساد المالي في مؤسسات الدولة حتى 2015 /12/31 م

البيان	القيمة بالدينار الليبي	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
المخالفات المالية	13.5 مليار	1.5 مليار	221 مليون
حالات التزوير	8.5 مليون	13.7 مليون	5.8 مليون
اهدار المال العام	108 مليار	6.5 مليون	11 مليون

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي سنة 2015 م، تجميع وتصنيف الباحث

أما الجدول 4 يوضح توزيع حجم الفساد حسب القطاعات والاجهزة الادارية للدولة الليبية. بلغ حجم الأموال المهذرة والمخالفات المالية والتزوير والغش في مؤسسات الدولة وقطاعاتها خلال السنوات الأخير ما يقارب 126 مليار دينار ليبي، 9 مليار دولار ، 11 مليار يورو. يبين الجدول أن أكثر القطاعات تضررا خلال الفترة الأخيرة القطاع النفطي بسبب الصراع المسلح والاعتداء على الحقول والموانئ النفطية، حيث قدر حجم الفساد بها حوالي 98 مليار دينار، تليها كل من مصرف ليبيا المركزي، الخزانة العامة، وزارة المالية، وجهاز استثمار النهر الصناعي، حيث بلغت قيمة الفساد في هذه القطاعات 3500، 3600، 7600، 3400 مليون دينار ليبي على التوالي. ثم يأتي بعد ذلك قطاع الكهرباء، ووزاري الداخلية والدفاع، ومشروعات البنية التحتية، وزارة الاقتصاد، جهات حكومية مختلفة بمبلغ وقدره 2267، 2190، 1284، 1149، 1005 مليون دينار ليبي على التوالي أما باقي القطاعات الأخرى فيتراوح حجم الفساد فيها لأقل من مليار دينار ليبي. كما يبين الجدول ان بعض القطاعات تسببت في اهدار العملات الاجنبية مثل المؤسسة الوطنية للنفط، شركتي مليته للنفط والغاز، والمؤسسة الليبية للاستثمار، والقطاع المصرفي التي قدر حجم الفساد فيها 1522,639، 5900 ، 242 مليون دولار امريكي على التوالي. أما حجم الفساد المالي المقيم باليورو فبلغ 11106 مليون يورو لشركة الاستثمارات الأفريقية، مبلغ 207 مليون يورو للقطاع المصرفي.

جدول (4) توزيع حجم الفساد على قطاعات الدولة المختلفة (بالملايين)

القطاع	القيمة بالدينار الليبي	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
الحقول والموانئ النفطية	98000	//	//
مصرف ليبيا المركزي	7600	//	//
وزارة المالية	3600	//	//
الخزانة العامة	3500	//	//
جهاز استثمار النهر الصناعي	3400	//	//
قطاع الكهرباء	2267	//	//
وزارة الدفاع	2190	//	//
وزارة الداخلية	1284	//	//
مشروعات البنية التحتية	1149	//	//
جهات حكومية وادارية	1005	//	//
القطاع المصرفي	893	242	207
وزارة الصحة	620	//	//
شركة الواحة	116.5	//	//
قطاع المواصلات	104	//	//
شركة البريقة	85	//	//
وزارة التعليم العالي	74	//	//
المؤسسة الوطنية للنفط	42	1522	//
وزارة النفط والغاز	33	//	//
قطاع الاقتصاد	1.6	//	//

	639		شركة مليته للنفط والغاز
//	5900		المؤسسة الليبية للاستثمار
11106	//		شركة الاستثمارات الافريقية
//	639		شركة مليته للنفط والغاز
11313	8942	125964.1	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على تقرير ديوان المحاسبة 2015

المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة الفساد والحد منه

بشكل عام يوجد اتجاهين رئيسيين مكملين بعضهما البعض لمكافحة الفساد لا بد الأخذ بهما: الاتجاه الأول: الاصلاحات الادارية والتنظيمية والتشريعية والقضائية في الدولة، من خلال استخدام كافة الطرق والأساليب الرقابية والوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف. أما الاتجاه الثاني: تنفيذ قانون العقوبات المتعلقة بمكافحة الفساد، ومحاكمة المخالفين بهدف ردع من ارتكبوا جريمة الفساد (أبو شيخة، 1994). أما صندوق النقد الدولي فانه يقر بعدم وجود حل أو طريقة مثلى تناسب جميع الدول في محاربة الفساد، فلكل دولة خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالصندوق يقدم ارشادات عامة لصناع القرار استنادا على منظور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء على تصميم الاصلاحات الاقتصادية وتنفيذها وسياسة مكافحة الفساد. ويشير التقرير أيضا إلى أربع عوامل رئيسية لمكافحة الفساد (Augusto Lopez-Claros، 2014) :

1- توفر الشفافية شرط أساسي لمكافحة الفساد أو الحد منه يجب اعتماد المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي ولا بد من تفعيل دور الاعلام بجميع وسائله في الكشف عن الفساد. فالمساءلة والمحاسبة والشفافية وتفعيل الحوكمة أربع دعائم لا بد من تطبيقها في جميع أجهزة الدولة وتشمل جميع العاملين في الدولة ابتداء من أعلى هرم في السلطة الى أدنى المستويات الادارية. منح السلطات الكافية والالتزام بالإفصاح والشفافية والمحاسبة على المسؤولية.

2- لا بد من وجود مؤسسة قضائية كفؤة وفعالة ونزيهة، وقبل ذلك وجود مؤسسات تشريعية لسن التشريعات والقوانين التي تساعد على مكافحة الفساد ووضع آليات مناسبة لتنفيذه. أيضا لا بد من استقلالية المنظومة القضائية واصلاح المنظومة التشريعية والقانونية والفصل بين السلطات، بحيث يتم النظر في القوانين واللوائح المتعارضة، سن القوانين والتشريعات التي تجرم الفساد وتعاقب مرتكبيه، النظر في وكلاء النيابة والمحامون والقضاء. تبسيط اجراءات المحاكم الخاصة بالنظر في جرائم الفساد.

3- لمكافحة الفساد يجب التحرر التنظيمي ورفع القيود والحد من البيروقراطية الادارية، واتخاذ اجراءات اصلاحية في كافة المؤسسات الحكومية ووضع السياسات والأليات اللازمة لمكافحة الفساد. ويجب أن يشمل هذا الاصلاح هيكله الادارات وبنيتها وتحديد مهامها وصلاحياتها وأن يعاد تكوينها على أسس علمية، والقضاء على التنظيمات والهياكل والازدواجيات وتنازع الصلاحيات. اضافة الى ذلك النظر في تعيين الموظفين وترقياتهم، وتحسين مرتباتهم والاهتمام بالحوافز والمكافآت، وتفويضهم السلطات اللازمة ومحاسبتهم، وتبسيط اجراءات المعاملات الادارية والتقليل من تكلفتها.

4- وضع الأطر القانونية الواضحة والمؤسسات الفعالة وذلك بتطوير كادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون باستقلاليتهم عن التأثير الخاص والتدخل السياسي. إضافة الى وجود ادارة سياسية يقتدى بها وأن يضمنوا اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

وترى هذه الدراسة أنه يمكن اضافة عوامل أخرى تساعد على مكافحة الفساد والحد منه، وهي:

5- يجب أن يكون للقادة السياسية ومن هم في أعلى مرتب السلطة دور حاسم في الدعوة الى مكافحة الفساد، وأن يكونوا هم أنفسهم قدوة لريعتهم. كما يجب وضع خطط واستراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد والتصدي له، مبنية على دراسات علمية ومدعومة من الشعب ومن الحكومة عامة ومن القطاع العام والخاص خاصة.

6- استبدال الدعم المشوه بتحويلات نقدية موجهة: تتمثل عمليات الدعم في السلع الاساسية والمحروقات وغيرها التي تكلف خزانة الدولة اموالا طائلة بالإضافة الى التشجيع على تشويه السياسات الحكومية وانتشار الفساد. ووفقا لدراسة لصندوق النقد الدولي (2013)، فإن دعم المستهلك في مجال منتجات الطاقة يصل إلى نحو 1.9 تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل نحو 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو 8 في المائة من العائدات الحكومية. ويتم توزيع هذا الدعم بشكل تنازلي جداً، يتم فيه توزيع ما يزيد على 60 في المائة من إجمالي الفوائد على أغنى 20 في المائة من الأسر بالنسبة للبنزين. ويمكن لإلغاء هذا الدعم أن يساعد في خلق بيئة نظيفة اضافة الى القضاء على عمليات التهريب ونقص المعروض وظهور السوق السوداء. لذا من الأفضل استبدال أنواع الدعم بتحويلات نقدية موجهة (Augusto Lopez-Claros، 2014).

7- عقد اتفاقيات دولية: أصبحت ظاهرة الفساد في العقود الأخيرة ظاهرة علمية عابر للحدود، لذلك فإن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد يشكل عنصراً أساسياً ضمن الخيارات المتاحة أمام الحكومات. وقد تحسن هذا الإطار بشكل كبير خلال العقد الماضي. فبالإضافة إلى اتفاقية مكافحة الرشوة التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام 2005، وفي أواخر عام 2013 كان قد تم التصديق عليها في الغالبية العظمى من البلدان الموقعة عليها والبالغ عددها 140 بلداً. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أداة واعدة لأنها تقدم إطاراً عالمياً يشمل الدول المتقدمة والنامية، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الفساد الداخلي والخارجي، والابتزاز، والتدابير الوقائية، وأحكام مكافحة غسل الأموال، وقوانين تضارب المصالح، ووسائل استرداد الأموال غير المشروعة المودعة من قبل المسؤولين في بنوك خارجية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ولأن الأمم المتحدة ليست لديها صلاحيات تنفيذية، فإن فعالية الاتفاقية كأداة لردع الفساد ستعتمد إلى حد كبير على وضع آليات رصد وطنية كافية لتقييم مدى امتثال الحكومات لبنود الاتفاقية (Augusto Lopez-Claros، 2014).

8- نشر التكنولوجيا الذكية: من الطرق المهمة في مكافحة الفساد استخدام التكنولوجيا الذكية في دعم الاتصال المباشر بين العامة والمسؤولين يساعد في محاربة الفساد. وتتمثل إحدى طرق معالجة هذه المشكلة في استخدام التكنولوجيا المتاحة بسهولة لتشجيع وجود علاقة تتسم باستقلالية أكبر بين المسؤولين والمجتمع المدني، وفي هذا الصدد فقد أثبتت الإنترنت أنها أداة فعالة للحد من الفساد (أندرسون وآخرون، 2011). ودولة شيلي هي أحد البلدان التي استخدمت أحدث التقنيات لخلق أحد أكثر نظم المشتريات العامة شفافية في العالم. وقد تم تدشين موقع "شيلي كومبرا" عام 2003، وهو نظام إلكتروني عام للمشتريات والتوظيف مفتوح أمام الجمهور، وهو يعتمد على برنامج الإنترنت. وقد اكتسب سمعة عالمية في مجال التميز والشفافية والكفاءة. ويخدم النظام الشركات والمؤسسات العامة وكذلك الأفراد من المواطنين، كما أنه إلى حد بعيد أكبر موقع للتعاملات بين الشركات في هذا البلد، ويضم 850

مؤسسة لها أنشطة مشتريات. وفي عام 2012، أكمل مستخدمو الموقع 2.1 مليون عملية مشتريات وأصدروا فواتير بقيمة 9.1 مليار دولار. كما أنه كان محفزاً لاستخدام شبكة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد (Augusto Lopez-Claros ، 2014).

الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد:

بعد ان استفحل الفساد في جميع المؤسسات المحلية والدولية، وبدا يشكل خطراً كبيراً على المجتمعات لاسيما تمويل الارهاب في دول العالم، أصبح من اللازم أن تتكامل جهود المؤسسات الوطنية الإقليمية الدولية لمكافحة الفساد، لذا يجب أن تكون الجهود الوطنية لمكافحة الفساد فعالة تتم من خلال أساليب وآليات متعددة لعل أهمها تحسين الأجور والمرتبات والقضاء على البطالة، ونشر ثقافة محاربة الفساد وبيان مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقوية مؤسسة القضاء والمحاكم وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة وتعزيز دور الإعلام والرقابة الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية التي يمكن أن تساهم بجهود في مكافحة الفساد الإداري يمكن أن تشمل على (الغالي والعامري، 2010، ص 412):

1- منظمة الأمم المتحدة: أنشأت المنظمة في عام 1996 وحدة أو قسم خاص لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها. كما أنها أصدرت العديد من الموثيق والقرارات لمكافحة الفساد ومحاربه وتوعية المؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية بخطورته والسبل الكفيلة بمحاربهه. اصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد في 2004 والتي وقعت عليها كثير من دول العالم.

2- البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات الاستراتيجية لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد ومكافحته.

لعل أهمها ما يلي (World Bank 2008):

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك.

- تقديم العون للدول النامية التي تعتمز مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري على وفق ظروف وبيانات هذه الدول.

- يعد البنك جهود الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة.

- يقدم البنك عوناً للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري.

3- صندوق النقد الدولي: وضع صندوق النقد الدولي شروطاً صارمة عند منحه المساعدات والقروض بخصوص مكافحة الفساد وجعله في مقدمة الشروط للحصول على قروض او مساعدات، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما:

1- تدريب الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها.

2- يساهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والاعمال والتجارة.

3- لجأ صندوق النقد الدولي الى ربط المساعدات والمنح المالية والقروض التي تمنح للدول بمكافحة الفساد واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد منه كشرط أساسي للحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي.

4-منظمة الشفافية الدولي: انشأت هذه المنظمة عام 1993 وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضع التشريعات وتبسيط الاجراءات، كما وضعت عدة معايير لقياس الفساد ونزاهة الدول، فتقوم بنشر تقرير سنوي يوضح ترتيب الدول من حيث انتشار الفساد ومحاربه وترتيب الدول من حيث مدركات النزاهة. وتعد من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد الإداري، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

منذ عقود بدأت الدول تعي خطورة الفساد و أثره على اقتصاداتها ومجتمعاتها، فأنشأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات المحلية والدولية، فسنت القوانين والتشريعات والسياسات التي من خلالها يتم مكافحة الفساد واتخذت خطوات وأساليب مختلفة لمنع او حتى الحد منه، فمحاربة الفساد ليس بالأمر المستحيل ولا الصعب، فتوجد عدة دول استخدمت وسائل مختلفة لمحاربة الفساد والحد منه، فعلى سبيل المثال من الدول التي حاربت الفساد ونجحت في ذلك الصين و سنغافورة، وهونج كونج، وتشيلي (بن تركي، شرفي، 2012، ص ص 10-11).

1-الصين: انتشر الفساد انتشارا كبيرا في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف طبقات الشعب، حيث بلغ مؤشر الفساد فيها 3.4، 3.2، 3.6 من أصل 10 نقاط¹ في سنة 2003 ، 2005 ، 2008 على التوالي. اتخذت الصين خطوات جادة لأجل محاربه والحد منه، ومثال ذلك وضع عقوبات شديدة وصارمة تصل الى حد الاعدام بحق المرتشين، كذلك تحسين مستوى المعيشة للمواطنين من خلال رفع دخولهم للابتعاد عن الرشوة.

2-سنغافورة: تعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في مكافحة الفساد بعد أن كان متفشيا فيها لأكثر من ثلاث عقود وكانت من في مقدمة الدول التي انتشر فيها الفساد، فاتخذت الحكومة خطوات جدية حتى كادت ان تستأصله تماما فبلغ مؤشر الفساد لديها 9.4 سنتي 2003 و 2005 قبل أن يتراجع الى 9.2 في سنة 2008، حيث اتخذت الحكومة اجراءات صارمة لمكافحته ومثال ذلك القضاء على البيروقراطية بتخفيض عدد القوانين واللوائح والاجراءات وقامت بتسهيل وتوضيح كافة الاجراءات لكي لا تترك مجالاً لظهور أي من صور الفساد كالرشوة والوساطة والابتزاز، كذلك تم رفع أجور ومرتبات العاملين في مؤسسات الدولة بحيث لا يلجؤا للفساد ويحرم الموظف مهما كان مركزه من الحصول على وظيفة اخرى في اي من مؤسسات الدول.

3-هونج كونج: ارتفع مؤشر الفساد لدى هونج كونج من 8 سنة 2003 الى 9.3 في سنة 2008 نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل مكافحة الفساد، حيث شكلت الدولة لجنة يعمل بها أكثر من ألف موظف يتقاضون مرتبات عالية ورصدت لها ميزانية ضخمة فقط لأجل مكافحة الفساد وقد نجحت في ذلك.

4-تشيلي: تعد تشيلي أيضا من الدول التي نجحت في مكافحة الفساد، حيث سلكت الدولة منهجا مهما واتخذت سياسات مهمة لمكافحته، فقامت بتبسيط الاجراءات واللوائح والقوانين واعتمد على مبدأ الشفافية والافصاح في كل مؤسسات وهيئات الدولة، فنجحت في ذلك حيث بلغ مؤشر الفساد 7.4 في سنة 2003 قبل ان يتراجع الى 6.9 في سنة 2008.

وهذه الدراسة ستشير الى أبرز التجارب الدولية في مكافحة الفساد:

¹ أعلى قيمة في المؤشر هي 10 وتعني خالي من الفساد، بينما أقل قيمة له هي 0 وتعني فاسد جدا.

في صربيا كانت معظم أوجه الفساد في إدارة الجمارك تعكس أوجه الفساد في المجتمع ككل، ذلك أنه في تسعينات القرن الماضي نشأ اقتصاد رمادي وانتشر بسبب عدم إصلاح القوانين التجارية القديمة التي خلفها الماضي الاشتراكي، الأمر الذي ساعد على انتشار الرشوة في إدارة الجمارك الصربية لتسهيل ادخال السلع عبر الحدود، فانتشر الفساد انتشارا كبيرا خلال العقود الاخيرة حيث قدرت نسبة المعاملات التي يشوبها الفساد أكثر من 50% من اجمالي المعاملات الجمركية. ومع تدني مرتبات موظفي الدولة خلال الحقبة الاشتراكية مما شجع موظفي الدولة على زيادة دخولهم بوسائل أخرى بما في ذلك الفساد. أدى الفساد إلى آثار بالغة الضرر على إدارة الجمارك كان أولها هو الأثر الاقتصادي، إذ حرم الدولة من الرقابة على سياساتها التجارية الخارجية، وثانيها أنه أدى لفقدان الدولة لعائدات مما اضطرها لتعويض هذا العجز بزيادة ضرائب الاستهلاك أو رفع تكلفة المعاملات المالية وإدارة الأعمال. ومن الناحية السياسية فإن الفساد أضعف المؤسسات وعرقل التقدم السياسي، فقد زاد عدد الموظفين الحكوميين المرشحين بشكل كبير. وأخيراً فقد أصبحت البلاد معروفة على نطاق واسع بأنها ملاذ ومأوى للأموال القذرة إضافة إلى أن الأثر الاجتماعي للفساد زاد من الأعباء المالية على محدوددي الدخل بتحمل الضرائب لتمويل خزانة الدولة.

قام مركز دراسات الديمقراطية الليبرالية بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE بتحليل مشكلة الفساد في صربيا واعداد (ورقة بيضاء) لاستخدامها كقاعدة أساسية بهدف تقليل انتشار الفساد داخل ادارة الجمارك، ولعبت دورا محفزا في هذا المجال. وبناء على ذلك افترض المركز ان محاربة فساد المسؤولين في ادارة الجمارك تعتمد اساسا على ازالة هذا العنصر، ورغم ان القضاء التام عليه مستحيل إلا انه يمكن التقليل منه. قام المركز بإجراء دراسة مسحية على ادارة الجمارك واستنتج أن أكبر مشكلة متعلقة بالفساد في الادارة الجمركية بصربيا هي عدم كفاءة قواعد الرقابة الداخلية، الامر الذي جعل من كشف المخالفات امرا صعبا، ولم تكن هناك قوانين كافية لردع عمليات العبور غير المشروع للسلع عبر الحدود بسبب السلطات التقديرية الممنوحة لموظفي الجمارك في نقاط التفتيش حيث لا يتم تطبيق القوانين، لذلك اوصى المركز بأربع خطوات استراتيجية للقضاء على الفساد في ادارة الجمارك الصربية:

- 1- اصلاح التشريعات والقوانين بهدف الحد من الحافز على الفساد.
- 2- العناية بتحسين القيادة بهدف دعم الشفافية واقتلاع السلوك الفاسد.
- 3- تقليل الحوافز على الفساد داخل ادارة الجمارك وزيادة مرتبات العاملين وفرض رقابة صارمة وعقوبات رادعة على مرتكبي جريمة الفساد.
- 4- تعزيز التمسك بالأخلاق الحميدة.

بناء على الدراسة التي اجراها المركز، اوصى ادارة الجمارك والعاملين فيها بتطبيق مبادئ الاصلاح التي اوصت بها المنظمة العالمية للجمارك التي اقترحت بتبسيط الجداول الجمركية وتطبيق قواعد رقابة أكبر في المناطق التي يكثر فيها الفساد ويزداد خطورة والاستفادة بشكل كبير من تكنولوجيا المعلومات. كما نصحت الدراسة بنقل مسؤولي الجمارك بالتناوب من موقع لآخر على فترات قصيرة واعداد ارشادات ملزمة للموظفين الجدد وقواعد مراجعة داخلية أكثر دقة وصرامة. اضافة الى تدريب العاملين وتوزيع بيان بقواعد السلوك واجبة التطبيق يفيد كثيرا في الحد من الفساد. ومن أهم الإصلاحات التي انتهجتها الدولة لمكافحة الفساد:

1- حملة الدعاية لإحداث التغيير: بدأ المركز في حملة دعائية لتطبيق التغييرات التي طالب بها بإجراء المقابلات الصحفية والاعلامية بعدد من المسؤولين. نجحت هذه الحملة الدعائية نجاحا كبيرا في التعريف بالفساد ومخاطره والوسائل المتبعة في مكافحته، فاكتملت الحملة دعما شعبيا اجبر البرلمان الصربي على اصدار قانون جديد للجمارك في سنة 2004 من مواده فقرات اوصى بها المركز.

2- كشف الفساد في النظام القضائي: كان الجمهور في صربيا يعتقد بشكل عام أن النظام القضائي هو أكثر الإدارات الحكومية فسادًا، وقد أدى فساد النظام القضائي إلى إضعاف سيادة القانون، وإفساد مناخ الأعمال، مما جعل أحكام المحاكم منحازة وأضعفت الأداء الاقتصادي. كما أن ضعف النظام القضائي وعدم كفاءته وانتشار الفساد فيه خفض بدوره من حماية حقوق الملكية، وأشاع شعورًا بانعدام الأمان. ونتيجة لكل ذلك عانت الشركات وأصحاب الأعمال من أسعار فائدة عالية، وتكلفة باهظة لكل معاملاتها المالية، وفي نفس الوقت فقد الشعب ثقته في المحاكم وفي القوانين، بل وفي الدولة ذاتها. في سنة 2004 قام المركز بدعم مالي وفي من مركز المشروعات الدولية الخاصة بإجراء دراسة تحليلية للنظام القضائي في صربيا، وقام بنشر خطته لمحاربه الفساد في النظام القضائي، وناشد المشرعين صربيا تنفيذ الإصلاحات المقترحة. وقام المركز بتجميع المعلومات عن الأطر والقواعد واللوائح والإجراءات القانونية التي يمكن أن تتيح الفرصة للفساد، وقدر مؤشرات ونسب الفساد في هذا النظام حتى يمكن أن يقيس مدى فساد النظام ويتعرف على نقاط ضعفه. وبذلك استطاع المركز أن يلقي الضوء على بعض المجالات التي يمكن إصلاحها ولفت نظر أصحاب المصلحة للحلول المتاحة الممكنة.

خلصت الدراسة التي أعدها المركز الى أن أكثر العوامل المسببة للفساد في النظام القضائي الصربي هي: القواعد الاجرائية في النظام القضائي نفسه ، وعدم اتخاذ المشرعين لخطوات ايجابية لإصدار تشريعات تحقق الإصلاح، كما تمت الاشارة الى الصلاحيات التقديرية الواسعة الممنوحة للقضاء، مع غياب اليات تضمن توفر الرقابة والرصد على احكامهم، كما انه في كثير من الاحيان كانت الاجراءات القانونية لا تطبق واحكام المحاكم لا تنفذ بسبب تدخل السلطات التنفيذية، واخيرا عدم كفاءة الاجراءات في المحاكم مكنت المسؤولين من طمس معالم الانحراف وزاد ضعف المرتبات من تفاقم المشكلة. كم خلصت الدراسة الى عدم وجود قواعد اخلاقية ملزمة للقضاة في صربيا.

قام المركز بإعداد خطة لمكافحة الفساد بإعادة هيكلة النظام القضائي واصلاحه وكانت اولى خطواته هي: تطوير التشريعات (احداث تغيير كامل للنظام القضائي، القضاء على السياسات غير المستقرة)، أما الخطوة الثانية تمثلت في زيادة الشفافية في كل إجراءاته تمثلت في نشر احكام المحاكم وأراء القضاة وبيان اسباب الاحكام. وتمثلت الخطوة الثالثة في تحسين ظروف عمل القضاة وتدريبهم بصورة مستمرة ومنحهم مرتبات كافية.

ثانيا: تجربة دولة بلغاريا في مكافحة الفساد (CIPE, 2008, pp15-19)

تعطل انتقال بلغاريا الى الديمقراطية والى اقتصاد السوق في تسعينات القرن الماضي بسبب تفشي الفساد، فمع خصخصة موارد الدولة وضعف الهيكل المؤسس بها انتشر الفساد، فزاد نفوذ الشيوعيين وزادت سلطة الجريمة المنظمة فاستشرى الفساد في كل أنحاء الدولة وأضعف ثقة الشعب في الديمقراطية. فقد اظهرت دراسة أعدها معهد اعداد السياسات العامة أن 57% من البالغين في بلغاريا يعتقدون ان السياسيين يهتمون لحصولهم على ميزات خاصة لنفسهم ولأصدقائهم. كما اعتقد 68% منهم انهم اضطروا لدفع رشايهم للأطباء من اجل الحصول على خدمات طبية حكومية. كما أن الفساد يشكل اهم العقبات التي تحقق التنمية الاقتصادية في بلغاريا. فالافتقار إلى الاستقلالية والشفافية في النظام القضائي أدى إلى إضعاف التحقيقات المتعلقة بالفساد وحقوق الملكية، وشجع الإفلات

الرسمي من العقاب، وخلق بيئة استثمارية خطيرة. كما تسبب الفساد في عزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار في بلغاريا بسبب ارتفاع الكلفة الناتجة عن دفع الرشاوي للمسؤولين. ويحظر القانون الجنائي أنواعا مختلفة من الفساد، بما في ذلك الابتزاز، والاتجار بالنفوذ، ومدفوعات التسهيلات، ورشوة المسؤولين الأجانب. غير أن وجود إطار قانوني معقد وضعف إنفاذ القانون يعوقان قدرة البلد على مكافحة الفساد بفعالية.

وقد سعى معهد اعداد السياسات العامة لرصد الفساد عن طريق مبادرات يتم تنفيذها في مجالات معينة وتضمن هذا الرصد استراتيجيات لتعزيز الحوكمة في الشركات و اشراك القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد، ونشر الوعي بأهمية اصلاح عمليات الخصخصة. وبالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة في نشر الوعي بأهمية قيام شراكة بين القطاع العام والخاص بمكافحة الفساد، وأدت هذه المبادرة الى تشكيل مجموعة لمكافحة الفساد هي (تحالف 2000). قام الأخير من بناء تحالف بين اصحاب المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، الأمر الذي جعل لمكافحة الفساد اولوية على جدول اعمال السياسيين. وقد بين التحالف أن اللوائح والقواعد التنظيمية هي اهم اسباب الفساد في المعاملات بين الحكومة ورجال الأعمال، ومن ثم فالمبادرة السياسية الاولى لهذا المركز ضد الفساد تهدف الى تقليل عدد الرخص والتصاريح اللازمة للأعمال وتسهيل الحصول عليها، ثم نشر الدعوة الى تحقيق الاصلاح التشريعي في مجال الخصخصة. وضم التحالف مئة شخصية بارزة تمثل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشركاء الدوليين، وتجتمع هذه الهيئة مرة في السنة لمتابعة سير العمل ولوضع الخطوط الإرشادية للعمل المستقبلي. وتسعى هذه الاجتماعات إلى بناء اتفاق عام في الرأي بشأن القضايا السياسية والاجتماعية التي تهم المؤسسات في القطاعين العام والخاص والاتفاق على وسائل تنفيذ مبادرات الإصلاح. وقام التحالف بإعداد خطة سنوية لمحاربة الفساد مستوحاة من المنهج الذي وضعه مركز الدراسات الديمقراطية لتحسين كل من عمليتي الاصلاح والحوكمة، كان لهذه الخطة الأثر الكبير على اول استراتيجية قومية اعدتها الحكومة لمكافحة الفساد. وقد بين التحالف في هذه المبادرة المنهج الذي ينوي إتباعه لتحقيق الإصلاح، وهو خلق مناخ قانوني ومؤسسي مناسب، وزيادة الشفافية، وتعزيز الرقابة المجتمعية المدنية، وتغيير أفكار المجتمع ككل. وقد بنيت هذه الخطة منذ بدايتها على تعاون أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الوزراء والسفراء الأجانب، وقيادات المنظمات غير الحكومية، وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية في إعداد الخطة التي سيطبقها التحالف للقضاء على الفساد. وكانت أهم إنجازات التحالف في مكافحة الفساد في بلغاريا هي:

-انخفض مستوى الفساد الاداري في بلغاريا الى النصف مقارنة بما كان عليه سنة 1998 .

-اعطاء موضوع محاربة الفساد اولوية لدى السياسيين، والسماح بمساءلة المسؤولين علنا الامر الذي خفض من معدلات الفساد الى النصف مقارنة بما كان عليه سنة 1998.

-اهتمام الحكومة البلغارية بوضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، فأعدت اول وثيقة شاملة لمكافحة الفساد (استراتيجية مكافحة الفساد) بالمشاركة الفعالة لتحالف 2000 ، وبحلول 2006 أصبح المركز المؤسسة الرئيسية التي شاركت الحكومة في اعدادها لاستراتيجية مكافحة الفساد على مدى ثلاث سنوات. وفي ابريل 2005 انشأت مؤسسة المفوضين لمراقبة اعمال اعضاء البرلمان والموظفين الحكوميين، تلقت المؤسسة في السنة ونصف الأول 2500 شكوى فردية، اتخذت اجراءات في 97% منها.

-من نتائج التحالف أيضا محاربة الفساد في اوساط السياسيين، كما وضع اسس تقييم ورصد معدل انتشار الفساد، وانتشار ثقافة محاربة الفساد بين عامة الشعب فأصبح ظاهرة غير مقبولة ويطلب بحاسبة المسؤولين الحكوميين الفاسدين.

ثالثا: تجربة إندونيسيا في مكافحة الفساد¹

الفساد في اندونيسيا منظم، متجذر، منتشر ما بين المستويات المحلية الى المستويات العليا، ازداد بشكل كبير خلال فترة حكم سوهارتو، حيث تعاني بيئة الأعمال في إندونيسيا من فساد واسع النطاق الامر الي يؤثر في جميع مؤسسات الدولة تقريبا ومنها المؤسسات الاقتصادية ومنها ادارة الجمارك وهيئة تحصيل الضرائب وقطاع الموارد الطبيعية، الأمر الذي أثر سلبا في بيئة الاستثمار بسبب انتشار الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد، وتعتبر الرشوة الواسعة النطاق في الخدمة العامة في إندونيسيا سببا للقلق بالنسبة للمستثمرين الأجانب. كذلك تعاني اندونيسيا من انتشار الفساد في المنظومة القضائية مما سببت في تقييد كفاءة العمليات التجارية من قبل القضاء الفاسد، مما يعقد عملية تسوية المنازعات ويضعف حماية حقوق الملكية. ويجرم قانون أفعال الفساد الرئيسية ويحظر القانون الجنائي الإندونيسي الاختلاس والهدايا للموظفين العموميين. إلا أن التشريع المتعلق بالفساد لا ينفذ تنفيذا سليما ولا يتناول مدفوعات التسهيلات.

إن جهود مكافحة الفساد في اندونيسيا بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي بعد انتقادات قوية للفساد، حيث في سنة 1970 عينت لجنة مكونة من أربعة أعضاء لتقديم تقرير عن الفساد في اندونيسيا ولكن لم يتم متابعته بشكل جدي، كما صدرت عدة قوانين في عام 1999 تمنح الشرطة والادعاء سلطة التحقيق في قضايا الفساد. ثم صدور قانون رقم 2002/30 بشأن لجنة القضاء على الفساد KPK وكان من مهامها التحقيق في قضايا الفساد ومحكمة من ارتكبوا جريمة الفساد، ولها سلطة دعوة الى الاجتماعات ولإطلاع على التقارير خلال تحقيقاتها، ويمكن لها فرض حظر السفر وطلب معلومات مالية عن المشتبه فيهم وتجميد المعاملات المالية وطلب المساعدة من المؤسسات القانونية الاخرى، كما ان لها سلطة احتجاز المشتبه فيهم أيا كانت مراكزهم في الدولة. من أهم إنجازات هذه اللجنة، على سبيل المثال، التي بدأت فعليا في عام 2003 انها حققت في 100 حالة فساد قاضت 86 حالة بتهمة الرشوة والكسب غير المشروع في حالات تتعلق بالمشتريات والميزانية الحكومية.

ومن أهم معالم الاصلاحات التي قام بها الرئيس الجديد ياهو ينو ما بعد 1998: إجراء الاصلاحات السياسية، الدستورية، الاقتصادية، مراجعة النظام السياسي (منح سلطة اقل الى المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية)، تحقيق الموضوعية والفعالية البرلمانية، العمل على اعادة توازن القوى (توزيع الاختصاص الحصري بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتحقيق اللامركزية في العملية الديمقراطية، الاستقلالية الإقليمية (أي برامج إدارة الأبحاث: محاكم المقاطعات الممنوحة لكفاءة مستقلة). خطة التنمية المتوسطة الأجل القائمة على التحرير الاقتصادي وإلغاء القيود على وسائل الإعلام الجديدة. ثم أيضا انشاء عدة لجان وفرق مختصة وهي:

-إنشاء لجنة مراجعة الأصول في عام 1999

-إنشاء لجنة وطنية لأمين المظالم في عام 2000

-إنشاء فريق مشترك للقضاء على الفساد في عام 2000

-إنشاء وحدة ذكاء مالية من خلال قانون مكافحة غسل الأموال في عام 2002

- إنشاء مركز للإبلاغ عن المعاملات المالية وتحليلها في عام 2002

¹ Justice and Integrity Unit , Governance Human Security and Rule of Law Section , United Nations Office on Drugs and Crime ,Vienna

- تأسيس لجنة القضاء على الفساد التي أنشأها مجلس النواب في عام 2003.

- العمل الوطني لمكافحة الفساد في الأجل المتوسط 2004-2009

كما أصدرت الحكومة الإندونيسية مجموعة من القوانين الخاصة بمحاربة الفساد، ومنها: قانون إدارة التجارة الحرة للفساد (1999)، قانون القضاء على الفساد (1999 و 2003)، قانون الاحتكارات والإجراءات التجارية غير العادلة (2003)، قانون مكافحة غسل الأموال (2003)، قانون الشهود وحماية الضحايا (2006)، قانون الإجراءات الإدارية يتضمن نظاما خاصا لحماية المبلغين عن المخالفات وتدابير لزيادة مسؤولية الإدارة العامة.

المبحث الرابع: مكافحة الفساد في ليبيا

لم تتخذ كل الحكومات المتعاقبة على ليبيا خلال الخمس عقود الماضية اي خطوات جدية نحو مكافحة الفساد، على الرغم من قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات اقليمية ودولية لمحاربة الفساد، حيث أنها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وموقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وأيضا ممثلة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومجموعتها غير الحكومية. الأمر الذي جعل من هذه الظاهر داء مستشرياً في جميع مؤسسات الدولة وعلى جميع المستويات. ولكن وجدت عدة مبادرات لمكافحة الفساد، على أثرها تم انشاء عدة مؤسسات لمكافحة الفساد، ومن هذه المؤسسات: ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الادارية، وهيئة مكافحة الفساد وهي مؤسسات حكومية، كما أصدرت عدة قوانين لعل أشهرها قانون مكافحة غسل الاموال رقم 2005/2، فعلى سبيل المثال كشف ديوان المحاسبة الليبي عن مجموعة من المخالفات المحالة لجهات التحقيق خلال عام 2015 بلغت محصولتها 102 ملف تورط فيها 483 شخص، اتخذ الديوان ضدهم جملة من الاجراءات تمثلت في الايقاف عن العمل، الاستبعاد من المناصب، صدور قرار استرجاع الاموال المنهوبة، الاحالة الى النائب العام، والاحالة الى هيئة الرقابة الادارية. كل ذلك لم يفلح في مكافحة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ويشير أحد تقارير صندوق النقد الدولي أنه لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من محاربة الفساد عن طريق تحقيق الشفافية والافصاح و توفر المؤسسات الكفؤة والفعالة والقيادة الرشيدة (صندوق النقد الدولي، 2016). ويشر التقرير أيضا إلى أن الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي. وستطرق هذه الدراسة الى أهم مؤسسات الدولة الليبية المعنية بمكافحة الفساد كما يلي:

1-هيئة الرقابة الادارية (ليبيا)¹

هي هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتلحق بالسلطة التشريعي تهدف إلى تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أعمالها للتأكد من مدي تحقيقها لمسئولياتها وادائها لواجباتها في مجالات اختصاصاتها وتنفيذها للقوانين واللوائح، ومن أن العاملين بها يستهدفون في أداء أعمالهم خدمة المواطن، كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساءلة مرتكبيها. وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض تباشر الهيئة أعمالها من خلال 25 فرع على كامل التراب الليبي تدار من الادارة الرئيسية في طرابلس، و تباشر اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون رقم (20) لسنة 2013م .

اختصاصات الهيئة

¹ موقع هيئة الرقابة الادارية على الشبكة العنكبوتية www.aca.gov.ly

تشير المادة 25 من القانون الذي ينظم عمل هيئة الرقابة الإدارية رقم 20 لسنة 2013 على مجموعة اختصاصات للهيئة يمكن حصرها في الآتي:

- 1- اجراء التحريات اللازمة والتفتيش الدوري على كافة الجهات الخاضعة لرقابتها للتأكد من أن اداءها لمهامها يتم وفقا للتشريعات النافذة، ومن ان العاملين بها يؤدون اعمالهم دون وساطة او محسوبة او استغلال لوظائفهم.
- 2- متابعة الاداء بتلك الجهات ومكافحة التسبب الاداري واجراء التحريات اللازمة لكشف اي ممارسات ادارية جائرة ضد اي من العاملين خلافا للقوانين.
- 3- الكشف عن الجرائم والمخالفات الادارية التي تقع من العاملين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة اثناء مباشرتهم اعمالهم او بسببها واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط تلك الجرائم والمخالفات.
- 4- اجراء التحريات اللازمة لاستقصاء أسباب القصور في العمل في شتى المجالات التي تؤديها الدولة والكشف عما يشوب النظم المعمول بها من عيوب يكون من شأنها عرقلة حسن سير العمل في مرافق الدولة.
- 5- ابداء الرأي فيمن يرشح لشغل وظيفة عليا بالدولة بناء على طلب من الجهات المختصة.

2- ديوان المحاسبة الليبي

هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. أنشأ ديوان المحاسبة الليبي لأول مرة بموجب القانون رقم 31 لسنة 1955 م، وقد مر خلال عمره بتغييرات تشريعية مختلفة ناتجة عن التغييرات الهيكلية وتغير انظمة الحكم وتوجهاتها نتج عنها تغيير اهدافه واختصاصاته وتبعيته، ومن اهم هذه التغييرات ما يلي:

- أنشئ ديوان المحاسبة الليبي بموجب القانون رقم 31 لسنة 1955م.
- صدور مرسوم ملكي بتنظيم ديوان المحاسبة بالقانون رقم 22 لسنة 1966م.
- تعديل قانون ديوان المحاسبة بالقانون رقم 79 لسنة 1975م.
- دمج ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية وجهاز المتابعة في جهاز واحد سمي الجهاز الشعبي للمتابعة قانون رقم 16 لسنة 1986 م.
- إلغاء الجهاز الشعبي للمتابعة وإنشاء جهاز التفتيش والرقابة الشعبية بموجب القانون رقم 11 لسنة 1996 م.
- تعديل قانون جهاز التفتيش والرقابة الشعبية بموجب القانون رقم 30 لسنة 2000م.
- إلغاء دمج الأجهزة الرقابية بالقانون رقم 13 لسنة 2003م بتقرير بعض الاحكام في شأن التفتيش والرقابة الشعبية، والذي تم بموجبه توزيع الاختصاصات الرقابية بين جهازي الرقابة المالية والفنية، والتفتيش والرقابة الشعبية.

-إلغاء جهاز الرقابة المالية والفنية وأيلولة اختصاصات مراجعة العقود والدفعات والتحقيق الى جهاز التفتيش والرقابة الشعبية، وباقي اختصاصاته الى جهاز المراجعة المالية المنشأ بموجب قرار مؤتمر الشعب العام رقم 5 لسنة 2006م

-إصدار القانون رقم 2 لسنة 2007 بشأن إعادة تنظيم جهاز التفتيش والرقابة الشعبية لتمارس دور جهاز الرقابة الشعبية السابق متضمنا اختصاصات الرقابة على الاداء المالي والرقابة السابقة على العقود والتحقيق.

-إصدار القانون رقم 3 لسنة 2007 بشأن المراجعة المالية ليمارس دور جهاز المراجعة المالية.

-بتاريخ 2011/8/14 أصدر المجلس الانتقالي المؤقت القرار رقم 119 لسنة 2011م ويقضي بإنشاء ديوان المحاسبة اللبي للمرة الثانية عن طريق دمج الأجهزة الرقابية المتمثلة في جهازي التفتيش والرقابة الشعبية والمراجعة المالية في الديوان، كما تم من خلال هذا القرار إعادة العمل بالقانون رقم 11 لسنة 1996 من جديد وإلغاء قانوني الاجهزة الرقابية رقمي (2، 3) لسنة 2007م.

-بتاريخ 2013/8/1م أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم (19) لسنة 2013 م بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة، وبموجبه فصلت عنه اختصاصات الرقابة الادارية والمظالم والتحقيق والتي أنشئ لها هيئة جديدة بموجب القانون رقم 20 لسنة 2013م.

-بتاريخ 2013/10/4م صدر القانون رقم 24 لسنة 2013م بتعديل القانون رقم 19 لسنة 2013م، وبموجبه تم سحب اختصاص المراجعة المسبقة على المستخلصات الناتجة عن العقود التي تخضع للرقابة قبل التعاقد

أهداف ديوان المحاسبة

يهدف الديوان بموجب قانون إعادة تنظيمه رقم (19) لسنة: 2013م وتعديلاته إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه من خلال فحص ومراجعة الحسابات وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته، وتتمثل الأهداف الفرعية في التالي:

-التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية ، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة.

-بيان أوجه النقص والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

-الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته.

-تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.

الاختصاصات

وقد أسند القانون للديوان اختصاص الرقابة المالية والمشروعية من خلال فحص ومراجعة الحسابات والقوائم المالية والعمليات الفنية الأخرى للجهات الخاضعة لرقابته، والتأكد من تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المالية ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة أو المراجعة، بالإضافة الى اختصاصات اخرى احترازية لصون المال العام منها: (تطبيق الضوابط الرقابية التي تضمن تحصيل الإيرادات العامة واكتشاف أي قصور أو تراخ في تحصيلها ، أو التي تمنع حدوث أي تجاوزات أو مخالفات عند الصرف، منع التصرف في حسابات

الجهات الخاضعة لرقابته إذا ما ثبت له أن هناك تصرفات ألحقت ضررا بالمال العام، ويجوز له وضعها تحت الفحص والمراجعة المصاحبة إلى حين زوال الأسباب ورفع الضرر ، وغيرها من المهام الرقابية الأخرى)، وكذلك تطبيقا للقانون تبني ديوان المحاسبة الليبي اختصاص رقابة الأداء المالي الذي أوصت به المعايير الدولية إلى جانب الرقابة النظامية ورقابة الالتزام ، وهذا الاختصاص يقوم على تشخيص الوضع القائم للمؤسسة ومقارنة النتائج بالأهداف والإمكانيات للوصول إلى تقييم الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في إدارة المؤسسة واستعمال الأموال العامة.

كما نص القانون على ضرورة الأخذ بملاحظات وتوصيات الديوان في إصلاح أوجه الخلل والقصور في إدارة المال العام، وفي حال ارتقت الملاحظة المتكشفة من اعمال الفحص والمراجعة إلى حالة سوء إدارة أو تقصير نتج عنه اهدار للمال العام أو مخالفات مالية أو جرائم جنائية، فيتم إعداد ملفات بها وإحالتها إلى جهات الاختصاص لاستكمال إجراءات التحقيق.

3- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2005/6/7 ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت طرفا فيها، وبناء على ذلك، أنشئت هيئة مكافحة الفساد في ليبيا بموجب القانون رقم (63) بتاريخ 3 من شهر يوليو لسنة 2012م. ثم صدر قانون رقم 11 لسنة 2014 بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والذي نص في مادته رقم (31) بأيلولة كل ما يتعلق بالقانون (63) لسنة 2012م من أصول وممتلكات وكادر وظيفي إليها. وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة والتي من شأنها العمل على مكافحة والحد من انتشار ظاهرة وسلوك الفساد في القطاعين العام والخاص. وتعمل الهيئة على النظر في التشريعات والقوانين واللوائح واكتشاف مكامن الضعف بها لاقتراح تعديليها.

اختصاصات هيئة مكافحة الفساد

طبقا للمادة 3 من القانون رقم 11 لسنة 2014 فان الهيئة تباشر اختصاصاتها وفقا لما يلي:

- 1- اعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
- 2-مراجعة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع ليبيا فيها.
- 3-تلقي اقرارات الدمة المالية وفحصها وحفظها وطلب اي بيانات أو ايضاحات تتعلق بها من ذوي الشأن او الجهات المختصة.
- 4-التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات العلاقة للعمل على استرداد الأموال الناتجة عن الفساد في الداخل والخارج.
- 5-القيام بالتحري عن جرائم الفساد وبالأخص مكافحة غسيل الأموال، الجرائم المتعلقة بالأموال العامة، الجرائم الاقتصادية، جرائم اساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية، واي جرائم اخرى نص عليها القانون الليبي او نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة.
- 6-لرئيس الهيئة ان يأمر بتجميد اموال المشتبه فيهم بارتكاب جريمة الفساد وله ان يأمر بالحبس الاحتياطي وفقا لأحكام القانون الاداري رقم 1970/152.

7- موظفوا الهيئة الذين يتمتعون بصفة مأمور الضبط القضائي الاطلاع على دفتر المشتبه فيهم، كما لهم الحق في الحصول على اي معلومة من الدوائر الرسمية وغي الرسمية.

8- للهيئة ان تطلب من أي مشتبه فيه في مصادر الحصول على أمواله.

التحديات التي تعوق مكافحة الفساد في ليبيا

على الرغم من وجود المؤسسات التي تراقب وتكافح الفساد في جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الإدارية، وصدور العديد من الاجراءات والتدابير والقرارات التي اصدرت بشأن مكافحة الفساد في ليبيا، إلا ان الفساد لازال ينخر جميع قطاعاتها ومؤسساتها وأجهزتها الإدارية، وهو ما أشار اليه تقرير ديوان المحاسبة الليبي ومنظمة الشفافية الدولية. ويرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه عمل هذه الأجهزة في مكافحة الفساد لاسيما في هذه المرحلة، لعل أهمها (ديوان المحاسبة، 2016):

أ- الانقسام السياسي في ليبيا: حيث انه لا يمكن التصدي للفساد في ليبيا مع وجود مؤسستين تشريعتين في الدولة وحكومتين، اضافة الى انقسام المؤسسات السيادية الأخرى في الدولة، الأمر الذي أثر على عمل مؤسسات مكافحة الفساد وأضعف الاجهزة الرقابية في تتبعه وكشفه واحالة المتورطين للأجهزة القضائية.

ب- الانفلات الأمني وانتشار الجريمة المنظمة والمليشيات المؤدلجة وسيطرتها على مؤسسات الدولة والتأثير فيها بقوة السلاح والمال.

ت- انعدام الخبرة والمهنية المطلوبة في بعض أجهزة ومؤسسات الدولة.

ث- عدم وجود منظومة قضائية متطورة مستقلة، والحاجة الى التشريعات التي تساعد على مكافحة الفساد وتبعه، والى عدم انفاذ القانون فيمن ارتكب جريمة الفساد.

ج- الافتقار الى منظمات المجتمع المدني، والا مؤسسة اعلامية متهممة بكشف الفساد للرأي العام وبالتالي الضغط على الحكومة لمكافحته.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة: انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها في الاتي:

1- تصنف ليبيا من الدول الاكثر فساد في العالم حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية، ويعزز هذه النتيجة تقارير ديوان المحاسبة الليبي.

2- تأثرت جميع قطاعات الدولة الليبية بالفساد لاسيما خلال الخمس سنوات أخيرة نتيجة للفوضى والانفلات الامني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3- على الرغم من وجود مؤسسات معنية بالرقابة ومكافحة الفساد، لم تتخذ الدولة الليبية خطوات جادة نحو اصدار القوانين التي تحد من الفساد أو حتى تفعيل القوانين الموجودة، وغياب التشريعات الرادعة الامر الذي جعل المتورطون في الفساد يفلتون من العدالة.

- 4- انتشار البيروقراطية وتعقيد الاجراءات الادارية وتدني مستوى دخول الأفراد كان من اهم اسباب تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا.
- 5- الفساد ليس بالظاهرة المستعصية التي لا يمكن القضاء عليها، عند وجود الارادة والادارة لمكافحة يمكن ذلك، وفي تجارب بعض الدول عبرة في ذلك (صربيا، بلغاريا، اندونيسيا، الصين،...) عبرة في ذلك.
- 6- لمكافحة الفساد، لابد من اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولابد من اصلاحات ادارية أيضا.
- 7- من آليات مكافحة الفساد وجود أجهزة قضائية ورقابية مستقلة ونزيهة، ووجود تعاون مع القطاع الخاص والمؤسسة الاعلامية.

ثانيا: توصيات الدراسة

أما أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

- 1- اصدار التشريعات والقوانين واللوائح التي تمنع الفساد وتحد منه، واعتماد المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة والمسؤولية.
- 2- تفعيل دور المؤسسات الموجودة حاليا كديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية، في مكافحة الفساد، وتطوير المسؤولين والقياديين الذين يتسمون بالكفاءة، كذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والاعلام النزيه لكشف الفساد وإظهاره للرأي العام.
- 3- تسهيل وتبسط الاجراءات الادارية والبعد عن البيروقراطية لإنجاز المعاملات، كذلك تصنيف الوظائف العامة وفق المؤهلات والخبرات وربطها بالرواتب والاجور، اضافة الى تحسين مستوى دخل الموظفين بالجهاز الاداري للدولة وربط ذلك بالكفاءة والانتاجية.
- 4- لابد من اشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد، بالإضافة الى التوعية والتثقيف الجماهيري بخطورة الفساد.
- 5- يجب توفر مؤسسات اعلامية حرة ومستقلة تتمتع بالحصانة، للمساهمة في كشف الفساد وتبعه وكشفه للرأي العام.

المراجع

- 1- الغالي، طاهر وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010،
- 2- أبو شيخه، نادر احمد، الفساد في الحكومة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: 1994.
- 3- المجمع اللبناني لتعزيز الشفافية، لا فساد، كتاب الفساد، ط1، 2005 م مطابع تكنوبرس، لبنان.
- 4- السكارنة، بلال خلف، أخلاقيات العمل، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5- الزبيدي، حسن لطيف كاظم، السعدون، عاطف لافي، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات، اقتصادية، العدد 18، بيت الحكمة، بغداد، 2006.
- 6- الغالي، طاهر، العامري، صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2010،
- 7- الشمري، هاشم، الفتلي، إيثار، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،

2011

- 8- الفطافطة، محمود، الفساد: الصورة الأخرى للهلاك: الموقع على الشبكة العنكبوتية 2007-aman-www.palestine.org موجود بتاريخ 2017/10/21
- 9- الوصال، كمال أمين، الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد 38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009
- 10- السيد، مصطفى كامل، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
- 11- بكر، نجلاء محمد إبراهيم، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، مصر، 2009.
- 12- بن تركي، عزالدين، شرفي منصف، الفساد الاداري: أسبابه، آثاره، طرق مكافحته- اشارة الى تجارب بعض الدول. ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية لحد من الفساد المالي والاداري، يومي 6-7/5/2012.
- 13- عربية، زياد، الفساد، مجلّة دراسات استراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005
- 13-عزالدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الاداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته- اشارة الى تجارب بعض الدول، المؤتمر الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي، 6-7/مايو 2012
- 14-محمد، سعاد عبد الفتاح ، الفساد المالي و الإداري في العراق، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و إهدار المال العام باليمن ، www.nscoyemen.com
- 15-محمد، عبد الرحمن، عادل، الفساد الاداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، مج 103، ع 502، مصر، 2011.
- 16-مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الاداري، أسبابه وآثاره، وأهم أساليب المعالجة، منشور على الموقع الإلكتروني http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc
- 17-مانع، ابتكار، مقال لقناة الجزيرة بعنوان الفساد ينهش اقتصاد روسيا، منشور على الشبكة العنكبوتية بتاريخ 2017/3/14 <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/23>
- 18-يونس، مفيد دنون، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 10، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.
- 19-منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم للعام 2007 م.
- 20-تقرير ديوان المحاسبة الليبية 2015.

21-إفتكار، مانع، مقال لقناة الجزيرة بعنوان الفساد ينهش اقتصاد روسيا على الشبكة العنكبوتية
2017/3/14 موجود بتاريخ <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/23>

22-النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق
النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي موجودة بتاريخ 2017/3/13
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a>

23- سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالي و الإداري في العراق، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و إهدار المال العام باليمن مقال منشور على الموقع
الإلكتروني بتاريخ 2012/2/2، www.nscovemen.com

24-صندوق النقد الدولي، النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب
أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي موجودة بتاريخ 2017/10/14
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a>

25-Banuri and Eckel , (2012) Experiments and corruption, a review, Development
Research Group, World Bank, WPS 2012 .

26- Mitchell A. Seligson , 2002, The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A
Comparative Study of Four Latin American Countries”, The Journal of Politics, Vol. 64,
No. 2,

27-Corruption as a Threat to Stability & Peace”. Publications of Transparency
International, February 2014.

28- CIPE, March 2008, Combating Corruption: A Private Sector approach prepared by
Boris Melnikov under the Supervision of Kim Eric Bettcher. “CIPE” Center for
International Private Enterprise (CIPE) Available on
<http://www.cipe.org/publications/papers/pdf/AntiCorruptionToolkit0308.pdf> .

29- Jonas Hartelius & Edgar Borgenhammer ,(2011), Corruption as a Threat to
International Security & Conflict Resolution: A systems Approach to Preventing than
Stopping Corruption” . Svenska Carnegie Institutet. Carnegie International Report Series
1. Stockholm

30- Augusto Lopez-Claros ، ست استراتيجيات لمكافحة الفساد، نشر في صفحة البنك الدولي

بتاريخ <http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/node/122>.2014/5/23